مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9672

الخميس، 27 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/10

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيدة يوريشكو
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/15.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/500، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الجزائر، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نال مشروع القرار 12 صوتا مؤيدا، من دون معارضة، مع امتناع 3 أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2739 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الولايات المتحدة واليابان.

اتخذ مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير القرار 2722 (2024) الذي شدد على أهمية ممارسة سفن جميع الدول للحقوق والحريات الملاحية في البحر الأحمر وطالب الحوثيين بشكل لا لبس فيه بالوقف الفوري لهجماتهم على السفن التجارية وسفن النقل. ولم يكترث الحوثيون لهذا القرار وشنوا في الأسابيع الأخيرة هجمات معقدة إضافية على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن والممرات المائية المجاورة. وتهدد هذه الهجمات السلام والأمن الدوليين، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب سلبية على التجارة العالمية وتدفق المساعدات الإنسانية.

بالإضافة إلى تمديد الولاية المنوطة بالأمين العام لتقديم التقارير بموجب القرار 2722 (2024)، فإن قرار اليوم (القرار 2739 (2024)) يؤكد من جديد إدانتنا لأعمال الحوثيين ويكرر مطالبة المجلس بأن يوقف الحوثيون هذه الهجمات غير المقبولة والمتزايدة التعقيد. وسيساعد تمديد هذه الولاية لتقديم التقارير على ضمان حصول مجلس الأمن على معلومات دقيقة وفي أوانها لإثراء مداولاته حول أفضل السبل للتصدي لأعمال الحوثيين في المستقبل. ويعيد القرار التأكيد أيضا على أهمية التزام جميع الدول الأعضاء بحظر توريد الأسلحة بموجب القرار 2216 (2015)، بما في ذلك حرمان الحوثيين من الأسلحة التي يحتاجونها لتنفيذ هذه الهجمات، ويدعو القرار الحوثيين إلى إطلاق سراح طاقم سفينة غالاكسي ليدر الذين يستمر احتجازهم رغماً عنهم.

كما أن شن هجمات على أي سفينة في البحر الأحمر، بغض النظر عن المصدر أو الملكية، أمر غير مقبول على الإطلاق. والقول بخلاف ذلك قد يؤدي إلى إضفاء الشرعية على انتهاكات واضحة للقانون الدولي. ويجب أن نواصل دعم التدفق الحر للتجارة في أحد أهم الممرات المائية في العالم وفقا للقانون الدولي. وتلك هي المهمة التي كانت معروضة علينا عندما اتخذنا القرار 2722 (2024) في كانون الثاني/يناير، وسيساعد القرار المعروض علينا اليوم على تعزيز تلك الجهود. ويشكل التهديد الذي تتعرض له حقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر تحديا عالميا ويستلزم استجابة عالمية. وسيوجه المجلس

مرة أخرى من خلال هذا القرار رسالة واضحة للحوثيين: أوقفوا هذه الهجمات فوراً.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الولايات المتحدة واليابان على تقديم هذا القرار (القرار 2739 (2024)).

سيضمن هذا القرار أن يستمر مجلس الأمن في تلقي تقارير منتظمة عن تهديدات الحوثيين للنقل البحري. وتدين المملكة المتحدة بأشد العبارات الهجمات غير المشروعة وغير المبررة التي يشنها الحوثيون على النقل البحري في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد أكدنا مجددا، بوصفنا المجلس، على نحو لا لبس فيه من خلال اتخاذنا هذا القرار على إدانتنا لهجمات الحوثيين. ويجب وضع حد لهذه الأعمال الخطيرة والمتهورة.

والمملكة المتحدة ملتزمة بكفالة حرية الملاحة والتجارة في البحر الأحمر وخليج عدن.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد امتنع الوفد الصيني عن التصويت على القرار الذي اتُّخذ قبل لحظات (القرار 2739 (2024)). وأود أن أشرح موقف الصين من التصويت.

أولا، إن البحر الأحمر ممر مهم لنقل السلع ومنتجات الطاقة. وهاجم الحوثيون على نحو متكرر منذ نهاية العام الماضي السفن التجارية في البحر الأحمر والمياه المجاورة، مما يؤدي إلى تعطيل السير الطبيعي للتجارة الدولية ويؤثر سلبًا على الاستقرار الإقليمي. وقد دعت الصين في مناسبات عديدة الحوثيين إلى احترام حق السفن التجارية من جميع البلدان في الملاحة في البحر الأحمر والقانون الدولي وإلى الاستجابة لنداء المجتمع الدولي والامتثال لمتطلبات قرارات المجلس من خلال وقف الهجمات على السفن المدنية وضمان سلامة ممرات الملاحة في البحر الأحمر.

ثانيًا، امتنعت الصين عن التصويت عندما اتخذ المجلس القرار 2722 (2024) في كانون الثاني/يناير. كان مصدر قلقنا الرئيسي هو أن غموض القرار بشأن بعض العناصر الرئيسية قد تكون له عواقب سلبية ويؤدي إلى مزيد من التصعيد في التوترات الإقليمية. ونلاحظ أن بعض الدول، عقب اتخاذ القرار 2722 (2024)، اتخذت إجراءات عسكرية ضد اليمن لم تتسبب في وقوع أضرار في البنية التحتية وخسائر في صفوف المدنيين فحسب، بل أدت أيضًا إلى زيادة المخاطر الأمنية في مياه البحر الأحمر. والقرار الذي اعتُمد منذ لحظات هو تمديد تقني للقرار 2722 (2024). وبالنظر إلى استمرار موقف الصين وتطورات الحالة منذ اتخاذ القرار 2722 (2024)، اضطررنا إلى الامتناع عن التصويت مرة أخرى. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة وتجنب إساءة تفسير وإساءة استخدام القانون الدولي وقرارات المجلس أو إثارة توترات جديدة في مياه البحر الأحمر.

ثالثاً، إن التوترات الحالية في البحر الأحمر هي أحد المظاهر غير المباشرة للنزاع في غزة. وقد يساعد وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة على تهدئة الأوضاع في اليمن والبحر الأحمر. وندعو الدول المعنية إلى بذل الجهود لتحقيق هذه الغاية بإخلاص ومسؤولية. والصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع المجلس والمجتمع الدولي لتعزيز وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة والبحث عن حل سياسي لمسألة اليمن والعمل معاً من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة إفستينييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لقد امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار بشأن الحالة في البحر الأحمر الذي أعده زميلانا الياباني والأمريكي (القرار 2739 (2024)).

إن الطبيعة الفنية للنص لا تنفي أنه استمرار منطقي للقرار "الأصلي" لمجلس الأمن، القرار 2722 (2024)، الذي كانت لدينا تساؤلات جدية بشأنه. وعلى نحو عام، نؤيد جوهر القرار، وهو ضمان الملاحة الآمنة في المياه القريبة من اليمن، بما في ذلك البحر الأحمر. لكن تنفيذه العملي لا يزال دون المستوى المنشود. فقد تضمن النص الذي أُعد على عجل العديد من العيوب الكبيرة من وجهة نظر القانون الدولي، بما في ذلك عدد من الأحكام التي حاولت بعض الدول الغربية فيما بعد تفسيرها بطريقتها الخاصة لتبرير الهجمات على اليمن.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى أن قرار مجلس الأمن 2722 (2024) لا يمكن أن يضفي الشرعية على الأعمال العدوانية التي يقوم بها ما يسمى بـ "التحالف" التابع للولايات المتحدة وأتباعها في البحر الأحمر أو هجماتهم بالصواريخ والقنابل على أراضي دولة ذات سيادة. وندعو زملاءنا الأمريكيين وغيرهم من أعضاء "التحالف" إلى الوقف الفوري لهجماتهم غير القانونية واستخدام الأساليب السياسية والدبلوماسية لخفض التوتر في المياه المحاذية لليمن.

ونود التذكير بأن التطبيع في البحر الأحمر مستحيل دون استقرار الحالة في منطقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولا تزال مطالب المجتمع الدولي دون تغيير: وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار، والإفراج عن جميع الرهائن والمحتجزين، واستئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل كامل ودون عوائق. وبدون ذلك، يظل القرار منفصلاً عن الواقع، وهذا أقل ما يقال عنه.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد امتنعنا عن التصويت على القرار الذي اتُخذ اليوم (القرار 2739 (2024))، وكان تصويتنا متسقا مع تصويتنا في كانون الثاني/يناير على القرار 2722 (2024).

إن موقف وفد بلدي بالامتناع عن التصويت على هذا القرار ينبغي ألا يُفسر أنه تحفظ على التقارير الشهرية التي يقدمها الأمين العام عن أي هجمات على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر. فلا نزال نقدر أهمية هذه التقارير في إبقاء المجلس على اطلاع دائم. والواقع أن امتناعنا عن التصويت يعبر عن مخاوفنا بشأن تنفيذ القرار 2722 (2024) وما نعتقد أنه إساءة استخدام أو تفسير خاطئ للحق في الدفاع عن النفس من خلال شن هجمات على أراضي دول ذات سيادة. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان دعم القانون الدولي وضمان عدم تعدي الإجراءات المتخذة باسم الحقوق والحريات الملاحية على سيادة البلدان والدول. وعلاوة على ذلك، فإننا نشدد على الضرورة المطلقة لمعالجة الأسباب الجذرية للتوترات الحالية في البحر الأحمر وفي المنطقة بأسرها معالجة كاملة.

ولا يمكننا تجاهل الصلة الواضحة بين الحالة الفظيعة في غزة وتصعيد الأعمال العدائية في البحر الأحمر. واليوم مرة أخرى، لن نبالغ مهما قلنا في التأكيد على الحاجة الملحة لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة.

وفي الختام، نحث على ضبط النفس إلى أقصى حد وإعطاء الأولوية للدبلوماسية لمنع العنف وضمان الاستقرار الإقليمي. إن عملية سلام يقودها اليمنيون ويتولون زمامها، استنادا إلى مرجعيات متفق عليها للتسوية السياسية، أمر ضروري لتحقيق سلام إقليمي دائم.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تود سيراليون أن تشكر الولايات المتحدة واليابان على جهودهما في تمديد الولاية المنوطة بالأمين العام لتقديم التقارير عن هجمات الحوثيين على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر، تمشيا مع الفقرة 10 من القرار 2722 (2024).

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تعطيل الأنشطة البحرية والتجارة العالمية بسبب هذه الهجمات والتكاليف الإضافية التي تتكبدها شركات الشحن لتغيير مسار سفنها. ونؤمن بشدة أن الأسباب الجذرية لهذه الهجمات ينبغي معالجتها على وجه الاستعجال. لكننا نؤكد على أهمية موافاة المجلس بمعلومات تتسم بالمصداقية عن هذه الهجمات لكي نواصل مشاركتنا في العمل بشأن هذا الملف. ولهذه الأسباب، صوتنا مؤيدين للقرار الذي اتُخذ للتو (القرار 2739 (2024)).

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر غيانا المشاركين في تقديم القرار (القرار 2739 (2024)) على جهودهما في إعداده، وعلى ما بذلاه من جهود للتواصل مع أعضاء المجلس.

لقد صوتت غيانا مُؤيدة للقرار الذي يجدد ولاية تقديم التقارير المنشأة بموجب القرار 2722 (2024)، لأننا نؤيد الرغبة في الحفاظ على دقة وموضوعية التقارير عن الحالة في البحر الأحمر، إذ لا تزال الهجمات تُشن على السفن التجارية وسفن النقل. ونغتنم هذه الفرصة

لنشكر الأمانة العامة على ما وافتنا به من معلومات مستكملة في الوقت المناسب.

وترى غيانا أن مجلس الأمن مسؤول عن الرد على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان ويجب عليه أن يتخذ إجراء في مواجهة انتهاكات القانون الدولي. وندعو الحوثيين مرة أخرى إلى الإفراج الفوري عن طاقم السفينة MV Galaxy Leader ووقف جميع الهجمات ضد السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه، نواصل التأكيد على ضرورة أن يقوم المجلس والمجتمع الدولي بمعالجة الأسباب الجذرية للتوترات الإقليمية المتزايدة، بما في ذلك الصراع في غزة. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة وإلى امتثال أطراف الصراع بشكل كامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

رُفعت الجلسة الساعة 10/30.